

● ثالثاً: برنامج اعانات الاجتماعية وهي تحفز كذلك النمو الاقتصادي، وتنهض بالعدالة الاجتماعية وبالتالي، وضمان تكاملها وتسريع وتيرة التنمية المستدامة والشاملة للجميع، لذا نظام موحد للمرتبات العاملين في الأجهزة الدولة المختلفة بضمن عدالة الاجتماعية وتحقيق مصلحة العامة مع برنامج لرفع الكامل للدعم واستبدالها ببرنامج شبكة للأمان الاجتماعي كما هو المعمول به في العالم، وذلك عبر برنامج تكافل الاجتماعي يهدف لتقديم اعانات نقدية للمستحقين من فئات ذوي دخل المحدود وفئات تحت الفقر تضمن حصولهم على الغذاء والماء والكهرباء مع برنامج لتأمين الصحي الشامل لكل الليبيين مما يضمن عدالة الاجتماعية بشكلها الصحيح ومع اليات تمويل المالي يضمن استمرارية البرنامج بدون تدخل من الحكومة وتشجيع المواطنين على إيجاد عمل لهم، وتصحيح لمفهوم برنامج لتمويل العقاري وفق للإسلام بطريقة مريحة ومريحة وتكون متاحة للجميع ووفق للفتوى من مجمع فقه الاسلامي وغيرها كما هو المعمول به في دول العربية والاسلامية، يعمل على تحفيز مصارف الليبية في إطار تحقيق ارباح لها ودعم الشباب مقبلين للزواج وغيرهم بدون تكليف الحكومة اي مبالغ من الميزانية العامة، مما يحقق عوائد الاقتصادية للدولة بالإضافة الى تحصيل الجمارك والضرائب وتشجيع الاستثمار القطاع الخاص والأجنبي من اجل تقليل من مستويات البطالة ويرفع في مستوى المعيشي للمواطنين بشكل افضل وكل ذلك ملخص لما سيرد لاحقا بالتفصيل. الغرض من ضمان الاجتماعي هو توفير سبل حياة كريمة للمواطنين الليبيين التي قد تحتاج إلى دعم مالي كحق في دعم الأطفال وربات البيوت والطلبة والعاطلين عن العمل والعاطلين عن العمل وايضا الاعانات لذوي الاحتياجات الخاصة والمرضى وغيرهم، وبالإضافة الى برنامج التقاعدي، مع برنامج التأمين الصحي الشامل لكل الليبيين، وحتى يتم رفع الدعم بكامل مع تقديم بديلا مقبول اجتماعيا لدى المجتمع الليبي ومن اعانات النقدية بإضافة الى برنامج التأمين الصحي الشامل وبرنامج قروض سواء سكنية او غيرها التي سيتم توضيحها لاحقا، مع ضمان استمرارية تغطية كاملة للمشروع تكافل الاجتماعي، 5 دولار لكل فرد من عائلة يوميا او ذوي دخول تحت الفقر الذي يتقاضى اقل من 2.2 دولار لكل فرد من عائلة يوميا الذي يمثل ما يقارب 80% من الليبيين، وعلى هذا الاساس يتم انشاء مؤسسة تكافل الاجتماعي هي مؤسسة جديدة التي تنشأ بدمج بين صندوق الضمان الاجتماعي وبرنامج التضامن الاجتماعي وصندوق التأمين الصحي وبرنامج رعاية الاسر الشهداء والمفقودين وصندوق دعم الزواج الحاليين في مؤسسة الواحدة مستقلة عن سلطات الدولة، وتكون خاص للمجتمع الليبي وملكا له، مع اصرار على تسميتها بتكافل الاجتماعي ويصبح مفهوم عاما لكل الليبيين وفك ارتباطه بالحكومة، وتغيير صورة النمطية على انها ممولة من الحكومة انما ممولة بالكامل من اقساط تكافل الاجتماعي من المواطنين الليبيين فقط والأجانب المقيمين، ويعطي ذلك احتراماً ونوع من القدسية بعدم سرقة او تحايل عليها وكل ذلك بالدعم الاعلامي للتوعية وفتاوي الدينية، ايضا يجب ابقاء على تسمية اعانات الاجتماعية حتى لا تتكرر بمطالبة بالزامية والأحقية للإعانات الاجتماعية لأصحاب أعمال الحرة او من طبقات الغنية كما حدث مع تسمية الدعم او التضامن الاجتماعي او مرتبات الحوافز الاستثمارية، لان مسمى للإعانات الاجتماعية تعطى لفئات المستحقة من الفقراء وذوي دخل المحدود فقط. ويكون الاجمالي بند المرتبات من الميزانية العامة حوالي 9. على ان على ان يدفع الموظف من مرتبه بنسبة ثابتة هي 15%، على ان يدفع ارباب العمل بقية ضريبة التكافل الاجتماعي هي 10%، ولمعرفة استراتيجية مناسبة لتقديم برنامج اعانات الاجتماعية لمستحقيها، وحوالي 15% يتلقون مرتب شهري اعلى من 350 دينار شهري، ومع ربط قيمة الحد الأدنى للأجور بالإعانات الاجتماعية والمعاشات المتقاعدین وكل الموظفين في الدولة سواء ممولة بالكامل من الخزينة الدولة او شركات مملوكة بكامل او جزئيا في جدول الموحد ويشمل ايضا المناصب السياسية والعليا وغيرها، ويحظر رفع قيمة الحد الأدنى للأجور نهائيا قبل 3 سنوات من تطبيق برنامج الاصلاح، لابد مراجعة الشاملة للأرقام الوطنية وذلك بإعطاء كل مواطن رقم ضمان الاجتماعي مرتبط بشكل مباشر بالأرقام الوطنية لكل مواطن مع نظام للبصمة او بنظام بيومتري للتسجيل مماثل لنظام جوازات السفر، ويعتبر ذلك مستحيل عمليا، او ان عدد السكان ليبيا قد تجاوز عدد سكان ليبيا 10 مليون نسمة، وهناك فرضية اخرى، ان عدد المتلقين من منحة الابناء حوالي 3.9 مليون ومنحة الزوجة والبنات حوالي 1.1 والموظفين حوالي 2.5 مليون موظف في كل القطاعات الدولة وعدد مستفيدين من محفظة الاستثمارية حوالي 200 الف شخص، بالإضافة الى متلقين للإعانات التضامن حوالي 200 الف، بذلك تجاوز عدد سكان ليبيا التي هي وفق للبيانات للأرقام الوطنية قد تخطى 7.8 مليون مواطن وبذلك يكون شعب الليبي بأكمله من متلقين للإعانات الاجتماعية او من الموظفين، ولذا فرضية عدد سكان 8. وهو مشابه لفترة السبعينات، 8%، 7، اذا لا يمكن ان يتجاوز النمو السكاني الحالي 1.25 مليون نسمة مع نهاية 2024 في اقصى تقديرات، وفي سنة 2006 كان عدد الاجمالي للعائلات الليبية حوالي 880 الف عائلة ويمكن احتساب عدد السكان لكل من كان تجاوز عمره 7 سنوات فأكثر لسنة 2006 الذي

يقدر بحوالي 83.4 مليون شخص، بذلك تصل اعمارهم اليوم الى 25 عام فاكثر، واليوم وصلت اعدادهم حوالي 3. اذا ظهرت مليون عائلة خلال فترة السابقة الى سنة 2023، وهذا يتناقض مع البيانات ازدياد حالات الطلاق، لا يمكن ايجاد حالات عدم الزواج فوق سن 25 الا نادر جدا وهذا مغاير للواقع، وكل ذلك دون اخذ اعتبار لحالات الوفاة في فترة ما بين 2006 الى اليوم، مع تقليص للأعداد للعائلات ينتج عنها تتضارب مع زيادة معدل المواليد بشكل كبير لان تتناقض مع معدل الخصوبة للمرأة الليبية. 7 مليار دينار سنويا، يجب ان لا يتجاوز عدد الاطفال حوالي 36% من عدد السكان الكلي، لذا يحتاج الى تعديل عبر ربط برنامج الاصلاحى للأرقام الضمان الاجتماعي بالأرقام الوطنية لكل مواطن عبر تسجيل بنظام اكثر صرامة منها بنظام بيومتري او البصمة او غيرها، وهي اقصى تقديرات المحتملة. من خلال جدول أدناه و يتضح توزيع السكاني بحسب السنوات وتقديرات العاملين سواء في القطاع العام او الخاص، وكذلك عدد الذوي الاحتياجات الخاصة بالإضافة الى كبار في السن والمتقاعدين وغيرهم، وايضا عدد الطلبة والعاطلين عن العمل ومنها نجد بان نسبة البطالة وصلت الى 15% وهي متوافقة مع كل التقديرات. 31% الأطفال ما دون 18 سنة 2, 18 000, 7, 030, 250, 00% التجار ورجال الاعمال وأصحاب الشركات والعاملين لحساب انفسهم في القطاع الخاص 150, 000 بطالة المتزوجين والمطلقات والأرامل والمتزوجات من غير الليبيين والمعيّل للأيتام 120, 240, 270, 000 عدد المتزوجات فوق سن 65 بذلك يكون الاجمالي حوالي 400 الف حالة عدم الزواج وهي متوافقة مع كل التقديرات، مما تسبب في تقليل من معدل الخصوبة الكلي الذي يعادل حوالي 2.4 بحسب التقديرات اليوم، لو قل عن 2.1 سيبدأ النمو السكاني لدولة ليبيا بالسالب او في انخفاض بشكل كبير في المستقبل، لذا يجب اعطاء الدعم لتلك الفئة تحديدا، من خلال برنامج منح الزواج بقيمة 5 الالاف دينار ممولة من مؤسسة التكافل الاجتماعي في برنامج تشجيع على للزواج لكل من يتزوج من المتأخرات على الزواج فوق سن 30 والمطلقات والأرامل فقط، مع ربط تلك قيمة الاعانات الاجتماعية بحد ادنى للمرتب للدولة لضمان الاستمرارية ومع عدم اختلال عدالة الاجتماعية من قبل جهات التنفيذية او التشريعية، ببرنامج اعانات الاجتماعية وفقا للإحكام التالية: 1. الأطفال ما دون 18 عام ما قيمته 10% من حد ادنى من مرتب. 2. لكل الطلبة والأشخاص ما فوق 18 من الرجال والنساء والغير متزوجين وعاطلين عن العمل ما قيمته 40% من حد أدنى من مرتب. 3. الأشخاص ما فوق سن 18، من الرجال والنساء والعاملين في قطاع الخاص ما قيمته 60% من حد أدنى من مرتب باستثناء من يتحصل على مرتب اعلى من 375 دينار. 4. ربوات البيوت المتزوجات والغير العاملات ما قيمته 60% من حد ادنى من مرتب. 6. ذوي الاحتياجات الخاصة ومرضى وشديدي التخلف وفئات عجز الكامل ومرضى مزمن من غير العلاج بشرط عدم قدرتهم على العمل ما قيمته 75% من حد الادنى للمرتب. 8. الأشخاص ما فوق 18 المتزوجين وعاطلين عن العمل من الرجال الغير العاملين ما قيمته 90% من حد ادنى من مرتب. 10. 11. الاسر الشهداء المفقودين ما قيمته 100% من المرتب الأساسي وتعطى لرب الاسرة فقط، ويعطى البقية الافراد العائلة على حسب فئات موضحة سابقا. 12. يعطى لفئة المتقاعدين الحاليين بما لا يقل عن حد أدنى للمرتب بنسبة 100%، على ان لا تتجاوز 5 اضعاف من حد ادنى للمرتب يجب تعديل معاشات للمتقاعدين الحاليين بإضافة قيمة 60 دينار لكل متقاعد ويكون حد الادنى هو 150 دينار، ولكل من يتلقى معاشا من حوافظ الاستثمارية لا يحق له اعانات الاجتماعية السابقة الذكر، مع تسجيله اجباري في مؤسسة تكافل الاجتماعي تحت تصنيف خاص بحوافظ الاستثمارية، او يتنازل عن نصيبه من محفظة الاستثمارية لصالح مؤسسة تكافل الاجتماعي لقبول انضمامه ضمن برنامج السابق للإعانات الاجتماعية، ولا يستحق كل من اصحاب الاعمال حرة او التجار او رجال الاعمال او العاملين لحساب انفسهم للإعانات الاجتماعية لان اولى بهم هو دفع الضرائب المستحقة عليهم، 000 المطلقات والأرامل من رب الأسرة والمتزوجات من غير الليبيين والمعيّل للأيتام بشرط العاطلين عن العمل فئة الخامسة 0. 560, 0. 000 الطلبة فئة الثانية 0. 000 ربوات البيوت المتزوجات من الغير العاملات فئة الثالثة 000 جميع الاسر الشهداء والمفقودين بدون تمييز وتعطى لرب الاسرة فقط فئة السادسة العاملين في قطاع الخاص 70% 80, 000 كبار السن ما فوق 65 عام من الغير المتقاعدين فئة الرابعة 000 التجار ورجال الاعمال وأصحاب الشركات والمحلات والعاملين لحساب انفسهم الغيرعاملين في قطاع العام فئة السابعة فئات عجز بكامل وشديدي التخلف ومرضى مزمن وذوي الاحتياجات الخاصة الغير القادرين على العمل 000 عدد العاملين في قطاع العام 2, 450, جدول أدناه يوضح ملخص ما ذكر سابقا من قيم الاعانات الشهرية بدينار لكل عائلة وفق لفئات الاجتماعية المستحقة والأرامل والمطلقات وكل ذلك بما يتجاوز حد ادنى من خط تحت الفقر ومقداره 2 دولار في اليوم لكل فرد في العائلة معاش يومي المقوم بدولار لكل فرد معاشات الشهرية عدد الأطفال وضع العائلي معاش يومي المقوم بدولار لكل فرد معاشات الشهرية عدد الأفراد 66 224. 0 0 زوجين عاطلين عن العمل 31 256.

10 زوجين عاطلين عن العمل 288 64. 288 64. 0 المطلقات والأرامل وغير متزوجات فوق 40 سنة الغير العاملات 3. 4.44

176 المطلقات والأرامل وغير متزوجات فوق 40 سنة الغير العاملات 2. 352 96. 0 زوجين عاطلين عن العمل 3.50 208

2 المطلقات والأرامل وغير متزوجات فوق 40 سنة الغير العاملات 2. 50 زوجين عاطلين عن العمل 0 ربة منزل وعاطلة عن العمل لذا يجب تسجيل بنظام أكثر صرامة منها بنظام بيومتري أو البصمة لكشف التزوير الحالي، ولكن يمكن حدوث التزوير في فئة الثالثة وتحديد العاملين في قطاع الخاص، لذا يجب ربطه بشهادة المرتب مدفوعة الضرائب للعاملين بالقطاع الخاص مع اثبات بعدم العمل في القطاع العام لصرف تلك الاعانة، 5% لعدد سكان ليبيا، واما فئة الخامسة هناك الاحتمال لتزوير عالي جدا لأثبات رجال المتزوجين او المطلقات او الأرامل بصفتهم العاطلين عن العمل بسبب صعوبة اثبات العكس ذلك، ولذا يجب اثبات بشهادة وضع الاجتماعي وعدم العمل في قطاع العام او عمل في قطاع الخاص لكل 6 الاشهر، ويجب اجراء مراجعة الشاملة لكل الفئات بشكل دوري وشهري مع تقييدها بتسجيل بنظام أكثر صرامة منها بنظام بيومتري أو البصمة أو أيضا باللوائح خاصة لمنع التزوير، 135 50. 150 295 75. 3. 40. 27% 325 50. 55 360 505 80. 283 20. 90 260 405 30. 144 50. 160 305 80

● نتائج لتطبيق لبرنامج الاعانات الاجتماعية كما نلاحظ من الجدول السابق بإعطاء كل عائلة ليبية مستحقة للإعانات مبلغ شهري لا يقل عن 225 دينار، يضمن اعطاء كل عائلة ليبية من زوج عامل وزوجة ربة بيت بمبلغ شهري لا يقل عن 320 دينار بعد إضافة علاوات بدل الدعم، وفي حالة العاملين كلا من الزوجين بمبلغ شهري لا يقل عن 460 دينار بعد إضافة علاوات بدل الدعم، وكل ذلك مع عدم احتساب علاوة الابناء التي تقدر بـ 15 دينار شهريا، مما يضمن لهم حياة كريمة لهم ومقبولة اجتماعيا، وبذلك تكون قيمة الاجمالية للمرتبات بقيمة 9. وعلى هذا اساس يكون إجمالي للقيم الاعانات الاجتماعية والمتقاعدين في حدها الأقصى وفقا للجدول السابق 3. 1 مليار دينار. 3 مليار دينار، للمتقاعدين هي 8.0 مليار دينار في اقصى تقديرات وكل تلك الارقام وفق اقصى تقديرات كما هو موضح في جدول السابق للإعانات الاجتماعية، لذا إجمالي فان عدد الموظفين ومتلقين للإعانات الاجتماعية والمتقاعدين هو 35.7 مليون نسمة وهذا رقم مبالغ فيه باستثناء وتجار ورجال الاعمال والعاملين لحساب انفسهم حوالي 150 الف فقط، لان عدد يشمل جميع المواطنين الليبيين والتي لا يمكن ان يتجاوز عن 5.7 مليون نسمة مع نهاية سنة 2024 او وفقا لتقديرات للأمم المتحدة ومصالحة للإحصاء والتعداد في ليبيا، لذا لا يمكن القول بان جميع مواطنين الليبيين اما يتلقون مرتبات او اعانات مع عدم وجود الليبيين مقيمين بالخارج او لا يوجد اصحاب تجارة الحرة والعاملين لحساب انفسهم وغيرهم، بحسب التقديرات فان العدد الفعلي لا يقل عن 300 الف مواطن على الاقل من غير مستحقي للمرتبات، بالإضافة الى الاعانات الاجتماعية من ضمن فئة حوافز الاستثمارية، ووفق للتوقعات تتمثل تقريبا 100 الف شخص من المقيمين بالخارج، وحاليا يوجد حوالي 300 الف موظف او موظفة ضمن التعليم او غيرها، نظرا لعدم وجود فروقات كبيرة بين قيمة الاعانة والمرتب، وايضا قد يتم طرد من قطاع العام حوالي 50 الف موظف بتطبيق للوائح عدد ساعات العمل المذكورة لاحقا، وايضا تقديرات سيتقدم حوالي 200 الف من العاملين بقطاع الخاص لتسجيل ضمن فئة العاملين لحصول على 90 دينار وايضا للمميزات والحوافز التي سأذكرها لاحقا. ولذا عند تطبيق الفعلي في حالة اسوا سيناريو، لو انخفض عدد موظفين بالدولة على الاقل حوالي 20% او حوالي 500 الف بتحويلهم الى قطاع الخاص او ربات البيوت؛ وبطالة من للمتزوجين حوالي 70 الف، 8 مليار، والتي ستغطي بنفس اليات اللاحقة، لذا في السنة الاولى فقط من تطبيق الفعلي للبرنامج الاصلاحى تكون قيمة الاعانات في حدود 3 مليار دينار تقريبا للمتقاعدين هي 8.0 مليار دينار، ومع تقليل من قيمة مرتبات الإجمالية الحالية في حدود 8 مليار دينار، وبرنامج للإعانات الاجتماعية الحالي حوالي 7.1 مليار وبالإضافة الى قيمة والمتقاعدين حوالي 5.0 مليار دينار، ومرتبات الإجمالية حوالي 6 مليار دينار بالإضافة الى المحروقات بقيمة 5.5 مليار دينار وهو اكبر بكثير من البرنامج المقترح. لذا فان المقترح هو برنامج الاصلاحى بالكامل واعادة هيكلية الدولة، وايضا في وسائل التواصل الاجتماعي بشكل يومي مع دعم الفتاوي من دار الإفتاء الليبية ليوضح جميع اليات ومنافع للمواطنين من برامج جديدة سواء اعانات الاجتماعية او برنامج التأمين الصحي الشامل وغيرها كما سوف توضحه لاحقا. ● الية عمل لبرنامج المرتبات والاعانات الاجتماعية من اجل منع الفساد ازدواجية وايضا دفع لمن يستحق الاعانات فقط، ذلك بتنظيمها في مؤسسة مشتركة بين وزارة المالية ومؤسسة تكافل الاجتماعي باسم مؤسسة المالية المشتركة ويتعاون مع وزارتي العمل والضمان الاجتماعي والاقتصاد وبالإضافة مصالحة الاحوال المدنية والإدارة الهجرة والجنسية. ويتم فصل الباب الأول من الميزانية العامة من الوزارات، ويتم اصدار بطاقات مرتبطة ببصمة عن طريق الإدارة الهجرة والجنسية ومصالحة الاحوال المدنية، وتكون هي مسئولة عن تسجيل واصدار بطاقات مرتبطة برقم الضمان الاجتماعي جديد لكل المواطنين

حتى الالبناء؁ بشرط تكون مرلولة برقم الوطنل ونظام البصمة؁ مع ضمان ؤاصل بلن جهات المختلفة؁ وألضا التضمن ؤسجل اصحاب أعمال الحره والعامللن لآساب انفسهم او العامللن فل قطاع العام والخاص وغلرها؁ ومنها اللم دفع لمستآقل الاعانات والموظفلن سواء القطاع العام وشركاء العامة مملكة بكامل او جزئل وغلرهم وكل ذلك بأسب رقم الضمان الاجتماعل مرلوط برقم الوطنل؁